

تقرير حول الأوضاع الراهنة في الكويت والتطورات الجارية

وسياسة الحركة التقدمية الكويتية ومهامها المباشرة

(أقرته اللجنة المركزية في اجتماعها المنعقد يوم الاثنين ١٠ يونيو ٢٠١٩)

عندما نعرض ما شهدته البلاد من اتجاهات لتطور الأوضاع والأحداث خلال الفترة الفاصلة بين إصدار التقرير السابق حول الأوضاع الراهنة في الكويت والتطورات الجارية وسياسية الحركة التقدمية الكويتية ومهامها المباشرة في ٢١ يوليو ٢٠١٨ وإصدار هذا التقرير في يونيو ٢٠١٩ فإنه يمكننا أن نلخصها في الاتجاهات التالية:

- مواصلة السلطة نهجها المتعنت في قضية الحريات وعدم الاستجابة للمطالبات المتكررة بإحداث انفراج سياسي جدي.
- استخفاف السلطة بدستور البلاد واستمرارها في إضعاف المؤسسة البرلمانية وتحويلها إلى ملحق تابع لها.
- افتضاح قصور الحكومة وعجزها وفشلها في القيام بأبسط واجباتها وتراجع الكويت في العديد من المؤشرات الدولية.
- تبني السلطة نهجاً اقتصادياً نيوليبرالياً منحازاً لمصالح كبار الرأسماليين مع افتقادها الإرادة السياسية الكافية لتمرير القوانين والقرارات المتصلة بتنفيذ هذا النهج.
- بروز القضية الاجتماعية المتصلة بالأوضاع المعيشية إلى صدارة الاهتمامات الشعبية.
- تفشي الفساد الذي يتخذ شكل النهب المنظم لمقدرات الدولة، واتخاذ الحكومة إجراءات في بعض الفئات لامتصاص الاستياء الشعبي أو لتصفية الحسابات بين مراكز القوى المتنافسة.
- تعثر ما جرى ترويجه من مشروع تنموي.

- اشتداد التحديات الخارجية والضغط الإقليمية التي تواجه البلاد وقد تضطرها إلى تقليص هامش الاستقلالية والتوازن في سياستها الخارجية.

- اتساع نطاق الاستياء الشعبي جراء تردي الأوضاع العامة إلا أن الحركة الشعبية تعاني ضعفاً ملحوظاً وتفقد قوى المعارضة القدرة على المبادرة وتحويل الاستياء الشعبي إلى حركة شعبية ضاغطة باتجاه إحداث انفراج أو تحقيق شيء من الإصلاح.

وسنلقي في هذا التقرير أضواء على مسار هذه الاتجاهات وتناقضاتها وتربطها وتأثيراتها المتبادلة ومسارات تطورها وسياسة الحركة التقدمية تجاهها:

أولاً: مواصلة السلطة نهجها المتعنت في قضية الحريات وعدم الاستجابة للمطالبات المتكررة بإحداث انفراج سياسي جدي:

على الرغم من تخفيف إندفاعة الهجمة السلطوية على الحريات، التي كانت على أشدها في منتصف العام ٢٠١٤، وعلى الرغم من صدور مراسيم بإعادة الجنسية الكويتية لعدد من المواطنين المسحوبة منهم لأسباب سياسية وإصدار مراسيم أخرى بالعفو الخاص عن بعض المحبوسين في قضايا الرأي والتجمعات بعد اعتذارهم، إلا أن النهج السلطوي المتعنت في قضية الحريات لم يطرأ عليه تبديل جدي، حيث تتجاهل السلطة مطلب العفو عن المحكومين في قضايا الرأي والتجمعات، وأبقت على القرار الجائر بسحب الجنسية من المواطن أحمد الجبر وأسرتة، ونجحت في فرض قرار خلو مقعدي النائبين الحريش والطبطيني المحكومين في قضية دخول المجلس، وواصلت إصدار أحكام جديدة بحبس عدد من المغردين، بالإضافة إلى صدور حكم التمييز بتوسيع تعريف جرائم الشرف والأمانة وما يترتب عليه بتوسيع نطاق حالات الحرمان من ممارسة الحقوق الانتخابية، وقرار وزارة الشؤون برفض إشهار جمعية الطليعة، ونشير هنا إلى تراجع الكويت على مستوى الحرية الشخصية والحرية الدينية وحرية تكوين الجمعيات والتجمع والمجتمع المدني ضمن مؤشر "حرية الإنسان العالمي" الصادر في ديسمبر ٢٠١٨ عن ثلاثة معاهد دولية هي كاتو وفريزر والليبراليين التابع لمؤسسة فريديريش نومان للحريات.

إنّ التضييق على الحريات ليس مزاجاً فردياً يمكن أن يتبدل ولا هو قرار انفعالي أو ردة فعل يمكن تحاشيها أو التخفيف من حدتها، وإنما هو نهج يعكس الطبيعة الطبقيّة للسلطة والقوى الاجتماعيّة المتنفذة وما يرتبط بها من عقلية المشيخة والقرارات الفرديّة في إدارة الدولة والمصالح الأنانيّة الطفيلية الضيقة للقوى المتنفذة المعادية للديمقراطية.

إنّ النضال الديمقراطي، وتحديدًا من أجل إطلاق الحريات، يمثل حلقة مركزية في نضالنا... ونحن نركّز الآن في ظل ميزان القوى الراهن على أولوية تحقيق حالة انفراج سياسي عبر:

- إصدار عفو عن المحكومين في قضايا الرأي والتجمعات.

- إطلاق الحريات وإلغاء القوانين والإجراءات المقيدة لها.

- إلغاء القرار الجائر بسحب جنسية المواطن أحمد الجبر وأسرته.

- المطالبة بتغيير النظام الانتخابي للصوت الواحد المجزوء.

إنّ هذه هي المطالب والاستحقاقات هي المطالب الآنية المباشرة، التي تحتل الأولوية، أما المطالب والاستحقاقات المتصلة بتحقيق الإصلاح الديمقراطي والدستوري باتجاه إقامة نظام ديمقراطي برلماني مكتمل الأركان، فإنها تمثل هدفاً رئيسياً لنضالنا يتطلب تحقيقه حدوث حالة انفراج سياسي علينا أن نحشد القوى من أجل المطالبة بتحقيقها.

وفي نضالنا الديمقراطي علينا التمسك بمبادئ الدولة المدنيّة والمواطنة الدستورية المتساوية والدفاع عن الحريات الخاصّة، بالقدر نفسه الذي ندافع فيه عن الحريات الديمقراطيّة العامّة، مع تمييز حركتنا بوصفها حركة سياسيّة مدنيّة تقديميّة ديمقراطيّة لا تفصل في نضالها ضد السلطة وحلفها الطبقي عن نضالها ضد مشروع الأحزاب الدينيّة، مع التأكيد على أولوية تغيير الواقع الاجتماعي لتحقيق التقدم وإقامة الدولة المدنيّة الديمقراطيّة، وعدم الانشغال عنه بالهجوم على الموروث الديني والاجتماعي.

ثانياً: استخفاف السلطة بدستور البلاد واستمرارها في إضعاف المؤسسة البرلمانية وتحويلها إلى ملحق

تابع لها:

لئن كانت الحكومة قد ارتبكت في تعاملها مع مجلس الأمة الحالي خلال الأشهر الأولى التي أعقبت انتخابات نوفمبر ٢٠١٦، واضطرت إلى التضحية باثنين من الوزراء الشيوخ بعد مناقشة استجوابيهما، فإن السلطة اليوم لم تستعد زمام المبادرة فحسب، وإنما فرضت سطوتها وتمكنت من إضعاف المؤسسة البرلمانية ونجحت في تحويلها إلى تابع وطيع لها عبر التلويح بالحل مرة وشراء ذمم النواب مرات ومرات، بل لقد استخفت السلطة بدستور البلاد على نحو صارخ ومتكرر، وهذا ما تمثل في تكريس التحصين المبالغ فيه لرئيس مجلس الوزراء تجاه الاستجوابات الموجهة إليه عبر إحالتها إلى اللجنة التشريعية في مجلس الأمة والتصويت على عدم دستورتيتها، ومقاطعة الحكومة الجلسات الخاصة للمجلس التي جرى تقديم طلباتها وفق المادة ٧٢ من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وفرض عدم تصويت المجلس على قانون التقاعد المبكر الذي سبق أن أقره المجلس وتم رده والتصويت على قانون بديل،

وفي هذا السياق، فإن اكتفاء من يدعون معارضة الحكومة من النواب الحاليين بطرح عدد من المطالب والاستحقاقات والوعود الانتخابية وكذلك الاستجوابات ضمن الأطر النيابية وحدها وعدم تحشيد الرأي العام الشعبي للتحرك من أجل المطالبة بها والضغط على الحكومة والنواب لتمريرها، أدى إلى فشلهم الذريع في تمرير تعديل قانوني الجنسية والمحكمة الإدارية وإلغاء قانون المسيء وقراري زيادات الكهرباء وأسعار البنزين، ناهيك عن إجهاض معظم الاستجوابات النيابية.

لقد استنتجت حركتنا منذ وقت طويل انسداد أفق الإصلاح والتغيير عبر الاكتفاء بممارسة العمل ضمن القنوات البرلمانية وحدها، وهو واقع تعزز أكثر من أي وقت مضى في ظل المجالس المنتخبة وفق مرسوم قانون الصوت الواحد المجزوء، ولكن هذا الاستنتاج لا يدفعنا في المقابل إلى تجاهل ما كشفته الخبرات الواقعية العملية عبر التاريخ البرلماني الكويتي من دور مؤثر للرأي العام الشعبي الضاغظ في إمكانية تمرير قوانين معينة أو إجبار السلطة وغالبية النواب على إسقاط مشروعات قوانين مرفوضة شعبياً، وهو ما يجب أن نؤكد ونستفيد منه في نضالنا السياسي المرتكز بالأساس إلى النضال الجماهيري، بعيداً عن النزعة العدمية السلبية الضارة، ومن المهم هنا أن نضع تصوراً لكيفية تفعيل أشكال النضال الجماهيري وتنظيمه وإعادة الاعتبار لربط النضال الجماهيري بالنضال البرلماني.

ثالثاً: افتضاح قصور الحكومة وعجزها وفشلها في القيام بأبسط واجباتها وتزدي الخدمات والبنية

التحتية وتراجع الكويت ضمن العديد من المؤشرات الدولية:

كشفت الحكومة الحالية عجزاً فاضحاً وفشلت فشلاً ذريعاً في القيام بأبسط واجباتها، وهذا ما برز بوضوح في العجز عن التعامل مع الأزمة التي تسببت فيها الأمطار في خريف العام الماضي، والعجز عن التشغيل الكامل لمستشفى جابر والجهراء بعد افتتاحهما الرسمي، وفشل ما يسمى شركة الدرة المعنية بتوفير العمالة المنزلية، وتراجع الكويت ضمن العديد من المؤشرات الدولية مثل تراجعها ستة مراكز في مؤشر السعادة العالمي الصادر في مارس ٢٠١٩ عن شبكة الحلول المستدامة (مبادرة أطلقتها الأمم المتحدة في ٢٠١٢)، وتراجع ترتيب جامعة الكويت ضمن قائمة الجامعات في العالم إلى المرتبة ٨٠١ من بين ألف جامعة في العام ٢٠١٩، بل كان الأسوأ هو غياب الكويت عن قائمة ترتيب الدول للتنافسية العالمية لعام ٢٠١٩ الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية ومقره في لوزان بسويسرا الذي يقيس التقرير تنافسية الدول عبر أربعة محاور رئيسية وهي الأداء الاقتصادي، الكفاءة الحكومية وفعالية بيئة الأعمال والبنية التحتية.

إنّ مظاهر تدني مستوى الأداء الحكومي وسوء الإدارة السياسية للدولة والتخبط في القرارات وتراجع الكويت ضمن العديد من المؤشرات الدولية إنما هي مظاهر لأزمة السلطة، التي يكمن أساسها في انحياز نهج الدولة وسياساتها وقراراتها لمصالح طبقية ضيقة لقوى اجتماعية طفيلية بعيداً عن تلبية متطلبات إصلاح الأوضاع العامة والنهوض بالبلاد وتحقيق مصالح الغالبية الساحقة من المواطنين والسكان، وذلك بالطبع من دون إغفال تدني كفاءة وفساد معظم القائمين على إدارة شؤون الدولة... ما يتطلب التأكيد على الحاجة الملحة لوجود حكومة ذات نهج إصلاحي تضم رجال دولة مقتدرين لإصلاح أوضاع البلاد والنهوض بها.

رابعاً: بروز القضية الاجتماعية المعيشية والنهج النيوليبرالي للحكومة:

يمكن ملاحظة ثلاثة عناصر متشابكة في هذا الشأن تتمثل أولاً في بروز القضية الاجتماعية المعيشية على السطح مع اشتداد معاناة الطبقة العاملة والفئات الشعبية المهمشة وذات الدخول المتدنية، بل حتى الفئات المتوسطة جراء ارتفاع تكاليف المعيشة، وتتمثل ثانياً في تبني السلطة نهجاً اقتصادياً نيوليبرالياً صريحاً، وتتمثل ثالثاً في افتقاد السلطة الإرادة السياسية الكافية لتمرير مشروعات القوانين والقرارات لتنفيذ هذا النهج ووضعه موضع التطبيق وذلك جراء المعارضة الشعبية لها.

ومع أنّ البيانات الرسمية المتصلة بالأسعار تحاول أن تخفي حقيقة التضخم والغلاء، إلا أن المستهلك يلمس ارتفاع الأسعار في العديد من السلع.

هذا فيما تستمر معاناة الكويتيين بدون من تعسف جهاز المقيمين بصورة غير شرعية في تجديد البطاقات وحرمانهم من العديد من الحقوق وأهمها الحق في العمل، والضغط على عدد من الجهات الحكومية لفصل أعداد كبيرة من العاملين منهم لديها بصفة وقتية، وتعطيل حساباتهم المصرفية، بينما ليس هناك أفق جدي لحل هذه القضية سوى الوعود الحكومية والمماطلة والتسويف.

ومن جانب آخر يعاني العمال الوافدون في القطاع الخاص من عدم انتظام العديد من الشركات في صرف أجورهم لأشهر عديدة، بالإضافة إلى معاناتهم من ارتفاع تكاليف المعيشة بعد الزيادة المرتفعة على رسوم الخدمات الصحية وتطبيق التعرفة الجديدة للكهرباء.

ووفقاً للبيانات الرسمية المنشورة في فبراير ٢٠١٩ فقد ارتفع عدد الباحثين عن عمل من الكويتيين المسجلين لدى القوى العاملة، من الذين لا يعملون وليس لديهم معاش تقاعدي وغير مسجلين في إحدى الجهات الحكومية إلى ١٦١٠٥ مواطنين بزيادة ٢٧ في المئة عن عددهم في يوليو ٢٠١٨.

وبرزت على السطح مشكلة وجود مقترضين معسرين ومتعثرين من المواطنين في سداد أقساط القروض والفوائد للبنوك وشركات الاستثمار والشركات التجارية، وفقاً للبيانات الرسمية المنشورة فإن عدد الأحكام القضائية التي صدرت بمطالبات مالية ضد مواطنين خلال السنوات الخمس الماضية بلغ ١٤٣٦٨٠ حكماً قضائياً، وأن هناك حالياً ٤٢٢٩٩ مواطناً عليهم ضبط وإحضار في مطالبات مالية، وكذلك ٥٨٣٤٢ مواطناً عليهم أوامر منع سفر للأمر ذاته، هذا ناهيك عن أن عدد المقترضين الكويتيين وفق بيانات بنك الكويت المركزي المنشورة في نوفمبر ٢٠١٨ هو بحدود ٤٢٩ ألف مواطن، ما يعني أن نحو ٨٠ في المئة من الكويتيين مقترضون، وقد سبق لحركتنا أن دعت إلى وضع تعريف مناسب للبيئة الكويتية للمعسرين يراعي الاختلاف عن كثير من بلدان العالم، وتلافي نواقص صندوق المعسرين، الذي كان يقصر المساعدة فقط على المتعثرين في السداد، ومن تبلغ أقساط قروضهم أكثر من ٥٠ في المئة من رواتبهم، وكذلك ضرورة أن تكون هناك معالجة عادلة اجتماعياً لمشكلات الغلاء وارتفاع الإيجارات والصحة والتعليم التي هي السبب في اضطراب المواطنين إلى الاقتراض مرة وأكثر لتلبية حاجاتهم الأساسية، إلى جانب دراسة إمكانية التوجه لزيادة رأس مال بنك الائتمان المملوك

للدولة وتوسيع اختصاصاته لتشمل الشراء الاختياري لمديونيات المواطنين بحدود مبلغ معين، مع إعادة جدولة القروض بحيث يسدد المواطن القرض بشكل مريح ومن دون فوائد، مع وضع بدائل عادلة لغير المقترضين.

وفي المقابل تواصل السلطة وحلفها الطبقي الإعلان بوضوح عن تبنيها نهجاً رأسمالياً نيوليبرالياً يستهدف تقليص بنود الإنفاق الاجتماعي الضرورية واستهداف المكتسبات الاجتماعية الشعبية وتصفية القطاعين العام والتعاوني وإخضاعهما للقطاع الخاص من دون قيامه بأي وظيفة اجتماعية وتحميل الطبقة العاملة والفئات الشعبية أعباء أي عجز في الميزانية.

حيث أعلنت الحكومة أكثر من مرة عن عزمها على تمرير العديد من مشروعات القوانين التي تمس معيشة الناس، ومن بينها مشروع قانون إطلاق يدها في استحداث وزيادة الرسوم على الخدمات العامة، وقانون ضريبة المبيعات، وقانون البديل الاستراتيجي، الذي سيتضرر منه العديد من العاملين في القطاعين الحكومي والنفطي تحت ذريعة توحيد الرواتب والبدلات والمكافآت، وهناك محاولات حكومية لتعديل قانون الخصخصة باتجاه الالتفاف على حظر خصخصة إنتاج النفط والغاز الطبيعي والمصافي ومرفقي التعليم والصحة، وتصريحات حول توجه الحكومة لخصخصة الجمعيات التعاونية، ومحاولات متكررة لخصخصة بعض مرافق القطاع النفطي.

وبالتأكيد فإن هناك معارضة شعبية واسعة لهذا التوجه الرأسمالي النيوليبرالي، ولكن نقطة الضعف الرئيسية تكمن في الأوضاع المؤسفة التي تعيشها الحركة النقابية العمالية من حيث انقساماتها وسيطرة عناصر انتهازية على عدد من النقابات والاتحادات وما تعانيه الحركة النقابية العمالية من تغليب للاستقطابات الطائفية والقبلية والفئوية على حساب الاصطفاف الطبقي، خصوصاً في تشكيل القوائم والانتخابات وتوزيع المناصب القيادية في المؤسسات النقابية، ما أدى إلى إضعاف دور الحركة النقابية العمالية وبالتالي قدرتها على التصدي لمثل هذا النهج الرأسمالي النيوليبرالي... ولهذا فإن تصحيح أوضاع الحركة النقابية العمالية واستعادة دورها تمثل أولوية رئيسية في مهماتنا النضالية.

ومع ذلك كله إلا أنه يمكن ملاحظة أنّ السلطة لا تمتلك الإرادة السياسية الكافية لتمرير القوانين والقرارات المتصلة بتنفيذ هذا النهج الرأسمالي النيوليبرالي، وهذا ما نلمسه في عدم قدرتها على تمرير قانون البديل الاستراتيجي الذي اضطرت إلى تعديله، وكذلك التردد في طرح مشروع قانون ضريبة

القيمة المضافة، وذلك لأنها تدرك حجم المعارضة الشعبية لمثل هذه القوانين والقرارات وتخشى من حدوث تداعيات اجتماعية وسياسية عند محاولة تمريرها تشريعياً أو عند وضعها موضع التطبيق.

وأياً كان الأمر فإنّ القضية الاجتماعية المعيشية تشكّل أحد أبرز اهتماماتنا كحركة وذلك بحكم طبيعة الطبقة الاجتماعية العمالية والفئات الشعبية التي نمثلها، وعلينا أن نحرص دوماً على الربط بين دفاعنا عن المكتسبات الاجتماعية الشعبية ورفض التوجهات النيوليبرالية الرأسمالية والمطالبة بتحسين مستوى المعيشة بقضية العدالة الاجتماعية على قاعدة العداء للرأسمالية وكشف طبيعتها الاستغلالية وتناقضاتها وأزماتها، وإبراز ذلك بوضوح في خطابنا السياسي والإعلامي والانتخابي ونضالنا الجماهيري.

خامساً: الفساد كنهب منظم والإجراءات الحكومية:

لا يستطيع أحد أن يجادل في تفشي الفساد في الكويت، التي حصلت على درجات متدنية في التقرير الأخير لمؤشر مدركات الفساد العالمي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في يناير ٢٠١٩ لا تتجاوز ٤١ درجة من مئة درجة.

ولكن ما يجب ملاحظته خلال السنة الماضية أنّ السلطة بدأت في اللجوء إلى بعض الإجراءات التي تستهدف إما امتصاص الاستياء الشعبي في القضايا التي تحوّلت إلى قضايا رأي عام مثل إحالة بعض مسؤولي وزارة التربية إلى التحقيق والتقاعد في فضيحة عدم تشغيل مكيفات المدارس، وإحالة بعض مسؤولي هيئة الطرق ووزارة الأشغال إلى التحقيق والتقاعد بعد فضيحة عجز البنية التحتية عن التعامل مع مشكلة الأمطار، وكذلك ما جرى اتخاذه من إجراءات بهدف تصفية الحسابات بين بعض مراكز القوى كما في فضيحة ضيافات وزارة الداخلية، وكذلك فتح التحقيق في قضية يوروفايتر.

وفي تقديرنا فإنه لا يزال صحيحاً الاستنتاج الذي توصلت إليه الحركة في تقريرها السابق من أنّ الفساد لم يعد مجرد ممارسات فردية ولا هو مجرد سلوك تنفيعي، وإنما أصبح الفساد اليوم جزءاً من بنية المنظومة الاقتصادية والسياسية، بل يجري تكريسه ضمن الثقافة الاجتماعية السائدة، ويكمن الأساس الموضوعي لهذه الظاهرة الخطيرة في الطبيعة الطفيلية لمصالح القوى الطبقية المنتفذة، ولا تنحصر في السلوك الشخصي لهذا المسؤول وأخلاق المسؤول الآخر، بل لقد تعدى الأمر الفساد كاستغلال للنفوذ وتحول إلى ما يمكن أن يكون عمليات نهب منظمة لمقدرات البلاد، كما لم يعد

الفاقدون والمفسدون أفراداً معزولين، وإنما تحوّل الفساد إلى مؤسسة لها أذرعها الممتدة في سلطات الدولة وأجهزتها وكذلك أذرعها الإعلامية، وربما هناك مؤشرات على وجود أذرع إجرامية مرتبطة بقوى الفساد.

ومن هنا فإن المعركة ضد الفساد والإفساد هي بالأساس معركة سياسية وطبقية كبرى، يجب أن تكون من أولويات النضال من أجل التغيير الوطني والديمقراطي والاجتماعي... ولعلنا لا نبالغ عندما نرى إن المعركة ضد الفساد والإفساد يجب أن تكون نقطة ارتكاز هامة لتحشيد أوسع القوى الشعبية المتضررة، ومن المهم في نضالنا السياسي والجماهيري أن نربط قضية مكافحة الفساد بقضية الديمقراطية وبقضية الصراع الطبقي وألا نختزلها في محاربة شخص أو أشخاص، من دون تقليل لأهمية محاسبة الأشخاص الفاسدين والمفسدين.

سادساً: تعثر ما جرى ترويجه من مشروع تنموي:

بعد حملة ترويجية واسعة لطرح مشروع ما يسمى مشروع "تطوير الجزر ومدينة الحرير"، بدأت تبرز على السطح مؤشرات على تعثر هذا المشروع، فمن جهة فقد استردت الحكومة مشروع القانون السابق المقدم إلى مجلس الأمة حول تطوير الجزر ومدينة الحرير، وعلى الرغم من تكرار الوعود لم يتم تقديم مشروع قانون بديل، فيما تعرض المشروع إلى هجوم نيابي وإعلامي موجّه على خلفية الصراعات بين مراكز القوى داخل السلطة وحلفها الطبقي، واقتصر التصدي لهذا الهجوم على شخص النائب الأول وحده سواء في لجان المجلس أو عبر اللقاء التلفزيوني معه، ما يعكس غياب التضامن الحكومي، وبسبب خلافات داخل مجلس أمناء المشروع فقد جرت إقالتهم بصورة مثيرة وغير معتادة... ولكن هذا التعثر لا يقودنا إلى الاستعجال باستنتاج أنّ المشروع قد طويت صفحاته.

إنّ تعثر هذا المشروع يكشف جانباً من التأثيرات السلبية لصراعات مراكز القوى في السلطة والحلف الطبقي، كما يكشف عدم جدية السلطة والقوى الاجتماعية المتنفذة في تبني خيارات تنموية.

ومن جانبنا ستواصل حركتنا الدفاع عن مقترحاتها التنموية العشرة التي قدمتها إلى المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وهي المقترحات التي تتبنى مفهوم التنمية الإنسانية وليس التنمية الاقتصادية فحسب، وتعنى بدور القطاع العام والقطاع المشترك بدلاً من التركيز الحكومي على الخصخصة وتولي القطاع الخاص قيادة عملية التنمية، مع ضرورة تحميل هذا القطاع مسؤولياته الاجتماعية.

سابعاً: اشتداد التحديات الخارجية والضغط الإقليمية التي تواجه البلاد وقد تضطرها إلى تقليص هامش الاستقلالية والتوازن في سياستها الخارجية:

اشتدت في السنة الأخيرة التحديات الخارجية والضغط التي تتعرض لها الكويت لثيها عن النهج المستقل نسبياً والمتوازن إلى حد ما في سياستها الخارجية، وهذا ما لمسناه في استثناء كوشنر صهر الرئيس ترامب الكويت من جولته الخليجية التي قام بها في فبراير ٢٠١٩، والضغط الذي مورس لمشاركة الكويت في ما يسمى مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط الذي انعقد في وارسو في فبراير الماضي بحضور رئيس وزراء الكيان الصهيوني، فيما لم يتم التوصل بعد إلى حل نهائي لمشكلة وقف انتاج النفط في المنطقة المقسومة، وتعرضت الكويت إلى ضغط شديد بعد تفاقم الأزمة الأميركية الإيرانية في أعقاب انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي مع إيران وفرض عقوبات جديدة واشتداد التوتر العسكري في المنطقة.

وهذا ما يدفعنا إلى تأكيد موقفنا المؤيد من جهة لخط الاستقلالية النسبية والتوازن في السياسة الخارجية الكويتية مع تأكيدنا في الوقت ذاته على أنّ حماية البلاد واستقلالها ومواجهة الضغوط الخارجية تتطلب وجود جبهة داخلية متماسكة تقوم على قاعدة المشاركة الشعبية والحريات، ولا يمكن أن تتحقق عبر الانفراد السلطوي بالقرار.

ثامناً: اتساع الاستياء الشعبي وضعف المعارضة:

يتسع على نحو ملحوظ نطاق الاستياء الشعبي جراء تردي الأوضاع والخدمات العامة ونهج التضييق على الحريات وتفشي الفساد والنهب المنظم لمقدرات البلاد وسوء الإدارة السياسية للدولة وحالة الإحباط العامة السائدة في المجتمع من غياب أي أفق جدي للإصلاح، إلا أنّه في المقابل فإنّ الحركة الشعبية تعاني ضعفاً ملحوظاً جراء النهج السلطوي في التضييق على الحريات والإجراءات القمعية المتصلة بسحب الجناسي، فيما نجد أنّ القوى السياسية عموماً وقوى المعارضة خصوصاً تفتقد القدرة على تحويل الاستياء الشعبي إلى حركة شعبية ضاغطة باتجاه إحداث انفراج أو تحقيق شيء من الإصلاح، وذلك بحكم الطبيعة الطبقية البرجوازية والمصالح المتشابكة لكثير من رموزها مع السلطة وحلفها الطبقي، وبحكم ضعف مكوناتها التنظيمية وغياب تقاليد النضالية واقتصارها على العمل

البرلماني وحده، ويسبب التكوين والاستقطاب الفئوي والطائفي والقبلي لمعظم القوى السياسية بما فيها بعض قوى المعارضة.

وتؤكد حركتنا استنتاجها السابق بأنه جراء تشابك بعض الأجنداث والمواقف خلال فترة الحراك الشعبي بين ٢٠١٠ و ٢٠١٤ فقد أصبح هناك خلط مريب عند الحديث عن المعارضة، فهناك في واقع الحال "معارضات" وليست معارضة واحدة، هناك معارضة تقدمية وطنية ديمقراطية نفخر بأننا نسعى إلى تمثيلها، وهناك "معارضة شعبية" قد نتقاطع معها في بعض المطالب، مع اختلافنا معها في العديد من المنطلقات ومناهج العمل والمواقف، وهناك أطراف تدعي "المعارضة" من منطلقات رجعية وطائفية، وهذه لا تحمل برنامجاً ديمقراطياً بل إن برنامجها معادٍ للديمقراطية والتقدم ومرتبطة بأجنداث التنظيم الدولي للإخوان المسلمين أو أطراف إقليمية أو بهذا الشيخ أو القطب الكبير من أقطاب السلطة أو ذلك، وهذه الأطراف مدعية "المعارضة" تتمثل في بعض المنتمين إلى الأحزاب الدينية والعناصر المكرسة للتكوينات القبلية خلال فترات ومواقف معينة، وأمثال هؤلاء ألحقوا الضرر بالمعارضة وبالحراك الشعبي وبقضية الديمقراطية.

وتسترشد حركتنا في تعاملها مع القوى السياسية الأخرى بما سبق أن أقره مؤتمرها الأول بعد تحليله لتجربتي "الجبهة الوطنية لحماية الدستور" و"ائتلاف المعارضة"، من حيث تجنب إقامة تحالف أو جبهة ثابتة مع هذه القوى، والاكتفاء بالعمل المشترك في أضيق الحدود عند التعامل مع هذه القضية المعلنة أو ذلك المطلب المطروح، مع التأكيد على استقلاليتنا وخطنا السياسي.

وستواصل حركتنا دورها كجماعة سياسية معارضة ذات وجهة مدنية تقدمية وطنية ديمقراطية تربط بين النضال الوطني والنضال الاجتماعي والنضال الديمقراطي، وتتمسك بأساليب النضال الجماهيري، بما فيها النضال البرلماني، من خلال رفع مستوى الوعي السياسي للجماهير الشعبية وتعبئتها وتنظيم حركتها وتشكيل رأي عام شعبي ضاغط، وترفض حركتنا الغوغائية والمعارضة من أجل المعارضة، كما ستحرص على أن تركز معارضتها ضد النهج والسياسات وليس ضد الأشخاص.